

50 عاما على الاحتلال الإسرائيلي «العفو الدولية»:

أربع حقائق فظيعة حول الأمر العسكري رقم 101

تقرير ندين ماروشي



هل تعلم أن إسرائيل ما انفكت تمنع الفلسطينيين من تنظيم أية احتجاجات منذ 50 عاما؟ هذه هي الحياة اليومية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

صادف أمس ٢٧ آب مرور 50 عاما منذ أن أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم ١٠١، وهو قانون يعاقب الفلسطينيين على تعبيرهم السياسي السلمي. إن كل من يخالف هذا الأمر يواجه السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/أو غرامة باهظة. واليوم بعد مرور 50 عاما، لا يزال الأمر العسكري رقم ١٠١، وهو بعمير الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تقريبا، ينطبق على الفلسطينيين في الضفة الغربية ويمكن تنفيذه في أي وقت.

وفيما يلي أربع حقائق توضح الأثر الحقيقي لهذا القانون القمعي على الحياة اليومية للفلسطينيين:

١- ما لم يُعط قائد عسكري إسرائيلي ترخيصا مسبقا بذلك، فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية ممنوعون من المشاركة في وتنظيم موكب أو تجمع أو اعتصام يضم ١٠ أشخاص أو أكثر لأغراض سياسية، أو عندما يتم إلقاء كلمة حول موضوع سياسي، أو لسألة قد تُفسّر بأنها سياسية، أو حتى لمناقشة مثل هذا الموضوع.

منذ عام ١٩٦٧، قامت السلطات الإسرائيلية بالقبض على مئات آلاف الفلسطينيين واحتجازهم، ومن بينهم نساء وأطفال، بموجب أوامر عسكرية. وقد احتجز العديد منهم بموجب الأمر العسكري رقم ١٠١، لا لشيء إلا بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية اعتبرت سياسية.

ففي الوقت الراهن يخضع المدافعان عن حقوق الإنسان الفلسطينيان فريد الأطرش وعيسى عمرو للمحاكمة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية. وهما يواجهان سلسلة من التهم إحداهما «المشاركة في مسيرة بدون ترخيص» وهي ليست جريمة جنائية معترف بها دوليا. وكانا يشاركان في مسيرة سلمية في ٢٦ شباط ٢٠١٦، احتجاجا على المستوطنات الإسرائيلية (المستعمرات الإسرائيلية التي أنشئت بصورة غير قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة) والقيود المفروضة على حرية التنقل وتنطوي على تمييز في مدينة الخليل.

٢- إن الحق في حرية التجمع السلمي، إلى جانب الحق في حرية التعبير والإشتراك في الجمعيات، مكرسة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإسرائيل دولة طرف فيها، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- حظر عرض الأعلام والرموز ونشر أية وثيقة أو صورة ذات محتوى سياسي مهم بدون ترخيص صادر عن قائد عسكري إسرائيلي.

على مدى الخمسين عاما الماضية استمر توقيف واحتجاز الفلسطينيين بسبب عرض ملصق في غرفة إذا اعتُبر سياسيا، وبسبب رفع العلم الفلسطيني. واستمر تجريم مثل تلك الأفعال على الرغم من أن الفلسطينيين وقّعوا في عام ١٩٩٣ اتفاقية سلام مع إسرائيل هدفت إلى الاعتراف بحقوقهم السياسية. ومنذ ذلك الحين حصلت فلسطين على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، واعترفت أكثر من ١٣٥ دولة في الأمم المتحدة بفلسطين كدولة. ومع ذلك

فإن رفع العلم الفلسطيني في الضفة الغربية أو عرض الملصق «الخطأ» في غرفة لا يزال يعتبر عملا إجراميا بموجب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ما لم يعط أحد القادة العسكريين الإسرائيليين ترخيصا بذلك.

٣- إن إحدى التهم الموجهة إلى عيسى عمرو في محاكمته العسكرية الجارية تتعلق بمشاركته في احتجاج «بدون ترخيص» وارتداء قميص قطني كتبت عليه عبارة «لدي حلم»، والتلويح بالعلم الفلسطيني. وقد فسرت مثل تلك الأفعال بأنها سياسية وبالتالي جنائية.

٤- حظر التعبيرات اللفظية أو غيرها من التعبيرات عن دعم والتعاطف مع أنشطة وأهداف أية منظمة تُعتبر غير مشروعة بموجب الأوامر العسكرية. وهذا يشمل العديد من الأحزاب السياسية واتحادات الطلبة الفلسطينية.

٥- إن دعم حزب سياسي أو اتحاد طلابي أو نقابة عمالية تعتبرها إسرائيل «منظمة معادية»، سواء بالتلويح بعلم أو ترتيل ترنيمة أو ترديد هتاف في مكان عام، يمكن أن يتسبب في اعتقالك بموجب الأمر العسكري رقم ١٠١.

٦- وفي بعض الحالات يكون التوقيف والاحتجاز مصوحب بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد تضرر من هذا الأمر العسكري فلسطينيون من كافة مشارب الحياة، ومن بينهم صحفيون وطلبة ومعلمون ومزارعون وسياسيون وسائقون.

٧- إن كل من يخالف الأمر العسكري رقم ١٠١ يواجه حكما بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/ أو غرامة مالية باهظة.

٨- إن كل من يخالف الأمر العسكري رقم ١٠١ يواجه حكما بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/ أو غرامة مالية باهظة.

٩- إن كل من يخالف الأمر العسكري رقم ١٠١ يواجه حكما بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/ أو غرامة مالية باهظة.

١٠- إن كل من يخالف الأمر العسكري رقم ١٠١ يواجه حكما بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/ أو غرامة مالية باهظة.

١١- إن كل من يخالف الأمر العسكري رقم ١٠١ يواجه حكما بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات و/ أو غرامة مالية باهظة.

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

١٠١ في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٢، حُكم على سجين الرأي السابق باسم التميمي بالسجن لمدة أربعة أشهر ودفع غرامة بقيمة ٥٠٠٠ شاقل (حوالي ١٠٢٨٠ دولارا أميركيا) بسبب مشاركته في مظاهرات سلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية. وكجزء من صفقة اعتراف، فرض القاضي العسكري حكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، وبظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وقال باسم التميمي إنه شعر بأنه مجبر على عقد صفقة اعتراف لأنه كان يخرق الأمر العسكري رقم

اللجنة المحلية للتنظيم والبناء «مزارع هشارون»
نعلن بهذا انه قدم الى اللجنة المحلية للتنظيم والبناء مزارع هشارون طلب لإعطاء ترخيص ببناء لخارطة بيت سكني ٢٩٤.٦ حيدر مشترك طابقين ووحلتي سكن + غرف محصنة + غرفة درج + مخازن، برغولا، سياج. في العنوان: قلنسوة، في حي قلنسوة، احواض وفساطح، حوض ٧٨٢٢ قسمة ٤٢ تخصيص سكن بم. ملف بناء ١٠٠٧٠٠٩٩٦٠ رقم الطلب: ٢٠١٧٠٠٤ بواسطة جويوسي امته دور الدين الطلب يشمل التسهيلات التالية: تسهيل بنسب البناء ٦٦ نقل نسب بناء من طابق ب الى طابق ارضي. بناء كل معنى يحق له تقديم اعتراض الى مكاتب اللجنة المحلية مزارع هشارون في قلنسوة خلال ١٤ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان.
اوريت ريشفي - رئيس اللجنة

قانون التنظيم والبناء - ١٩٦٥ - لواء مركز منطقتي تنظيم محلي شرق الشارون - اعلان بخصوص ايداع خارطة تفصيلية رقم ٥٥٨ - ٢٢٩٦٠٧
اسم الخارطة - ٤ ٥٣١٦٦٦٦ - زير - برنامج الخارطة
تعليمات - ٢١ - تخطيط - ١٢
نعلن بهذا حسب البند ٨٨ لقانون التنظيم والبناء - ١٩٦٥ (فيما يلي القانون) انه في مكاتب اللجنة الولائية للتنظيم والبناء لواء المركز، وفي مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والبناء شرق الشارون مودعة خارطة تفصيلية رقم ٥٥٨ - ٢٢٩٦٠٧، المتعلقة بالخارطة التالية، نوع العلاقة رقم الخارطة، خاضعا ع ٢٠٠٦، والمساحات المشمولة في الخارطة وامكاناتها، البنية، زيمر الجهة الغربية لبدة زيمر، احواض وفساطح، منتظم حوض ٨٢٤٤ اجزاء قسائه، ٢٥ هدف الخارطة، اقامة محطة ضخ للصفوف الصحي في الجهة الغربية لبدة زيمر حسب خارطة، الاب للصفوف الصحي، اهم تعليمات الخارطة، ا- تغيير تخصيص ارض زراعية لشبكات هندسية ب- تحديد تعليمات وحقوق بناء. كل معنى يحق له الاطلاع على الخارطة في الايام والساعات التي تكون فيها للكتاب المذكورة مفتوحة لاستقبال الجمهور. وايضا في موقع الانترنت التابع لوزارة الداخلية، www.iplan.gov.il. كل معنى العرض لتقديم نسخة من الخارطة وآخر والذي يرى نفسه متضررا من الخارطة وايضا كل صاحب حق بموجب المادة ١١٠ من القانون يحق له تقديم اعتراض خلال ٦٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في المصحف حسب التأخر منها في مكاتب اللجنة الولائية للتنظيم والبناء لواء المركز شرق هرتسل ٩١ الرملة ٢٢٣٠ هاتف ٠٨-٧٨٨٢٠٠٠٠ وعلى العرض تقديم نسخة من الخارطة الى مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والبناء شرق الشارون شارع ١٥١٢٢ قلنسوة ٤٢٨٢٧ تلفون: ٠٩-٧٨٧٥٢٢٢٢. وفقا للمادة ١١٢ من (١) القانون ب- يظل اي اعتراض على الخارطة ولا ينظر فيه الا اذا قدم خطيا مع بيان الاسباب ومرفقا بتصريح بآليات الواقع التي يستند اليها ووفقا للوائح التنظيم والبناء (ترتيبات اجراءات الاعتراضات على الخارطة، صلاحيات محقق وترتيبات عمله - ١٩٨٩. شاي باييد - رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والبناء لواء المركز

مناقصة عننية - المسؤول عن خدمات الطوارئ والأمن في السلطة المحلية
وصف الوظيفة: يقود تحضيرات البلدية لادوضاع الطوارئ من خلال مشاركة مع شامل الجهات التي تعمل في منطقة نفوذ البلدية ويعتبر وسيط مهني في هذه الجالات بالبلدية، بالإضافة الى تركيز الأمن بالطرق.
مواصفات الوظيفة: ا- تحضير برامج عمل وتوصيف الاحتياجات للطوارئ والأمن في البلدية بالتنسيق مع ميزانية البلدية ب- تركيز لجنة اقتصاد لحالات الطوارئ ولجان الأمن في البلدية ج- تركيز اقتصاد فترة الطوارئ (فيما يلي «اقتصاد ساعة الطوارئ») وتفرغ، مساعدة، مرافق (فيما يلي «تفرغ، مساعدة، مرافق»-د- ادارة تأمين مؤسسات ومناسبات البلدية هـ - ينسق ويركز نظام الدفاع المدني في البلدية و- تحضير مؤسسات البلدية لساعة الطوارئ ز- تشغيل زمام الأمن في السلطة في اوضاع الطوارئ ح- ادارة مناسبات الطوارئ ط- تمثيل البلدية بمواضيع الطوارئ والأمن وتنسيق اعمال مقابل الجهات ذات الصلة ي- تنظيم اعمال الأمن ل- شخصيات مهددة والاشراف عليها، بالتنسيق مع شرطة اسرائيل ي ا - ادارة نظام الأمن عندما يكون روتينيا ي ب- مسؤول عن موضوع الأمن في الطرق في مدينة طمرة.
شروط عننية: ثقافة ومتطلبات مهنية: ا- صاحب لقب اكاديمي حصل عليه من مؤسسة معترف بها بواسطة المجلس للتعليم العالي، او حصل على اعتراف من القسم لتقييمه الاكاديمية خارج البلاد ب- دورات وتأهيلات مهنية: مسؤول الطوارئ والأمن ملزم بانهاء دورة ضابط دوام منظم ببنجاح لوزارة الداخلية ليس بتأخير من سنتين من بدء تعيينه. بالإضافة خريج دورة ضابط جيش او دورة ضابط شرطة او دورة ضابط في مؤسسة امنية اخرى.
متطلبات اضافية: ا- تسجيل جنائي - عدم وجود ادانة بمخالفة مع وصمة عار ب- معرفة اللغة العبرية بمستوى عال ج- تحكم بتطبيقات اوفيس. مواصفات العمل الخاصة بالوظيفة: ا- القدرة على القيادة، ادارة، تحكم وارشاد ب- عمل في ساعات غير اعتيادية ج- سفر في نطاق الوظيفة د- عمل مع ممثلي الأمن من هيئات مختلفة في السلطة وخارجها هـ- عمل شاق في اوضاع الطوارئ المحلية والوطنية. و- قدرة اعطاء خدمات بالعادة واوراق الطوارئ.
حجم الوظيفة: وظيفة كاملة - خاضعا: لرئيس البلدية/ المدير العام للبلدية. موجه مهني بواسطة اجهزة امن الدولة.
تقديم ترشيحات: - الطلبات للمناقصة خطيا بارفاق سيرة ذاتية، شهادات وتوصيات مع كل الوثائق ذات الصلة تقدم الى مدير عام البلدية السيد جاد دياب - الموعد الاخير لتقديم الطلبات ٢٠١٧-٩-١٧ الساعة ١٤:٠٠ - الطلبات التي تقدم بدون كل الشهادات والوثائق ذات الصلة المطلوبة او لا تستوفي شروط المناقصة لا تبحت.
باحترام، د. سهيل دياب - رئيس البلدية

اعلانات تنظيم وبناء (في ثلاث صفحات) بأسعار خاصة - اعلانات حصر ارت بأسعار خاصة 04 - 8666301



دولة اسرائيل
وزارة الزراعة وتطوير القرية
السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب

اعلان مناقصة رقم 1/2017
اعطاء خدمات اعمال حفريات واختراق طرق
لسلطة لتطوير واسكان البدو في النقب

السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب (فيما يلي: «السلطة») تدعو بهذا لتقديم عروض لإعطاء خدمات اعمال حفريات واختراق طرق.

عام:

- السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب (فيما يلي: «السلطة») تعمل لتخطيط وتطوير اراضي في بلدات بدوية قائمة وفي جميع انحاء الشتات البدوية في النقب.
- في نطاق هذه المناقصة تطلب السلطة تقيم عروض لإعطاء الخدمات التالية:
 - اختراق طرق وفقا للحلقة والقياس، اعمال حفريات، تسوية مساحات، حفريات، تفرغ واخلاء المضائق حسب الحاجة (سدود وبطاريات، اشجار، نفايات اسبجة وكل ازعاج اضافي وفقا للمفصل في هذه المناقصة)، شامل الاعمال تنفذ بتنسيق وبارتباط وثيق مع المساح من قبل المقاول الفائز.
 - متابعة العمل بواسطة شركة أمن أو مرافقة بوليسية في حالة الحاجة (بمسؤولية المقاول).
 - مكان تنفيذ الخدمات يكون في منطقة النقب.

شروط عننية:

تفصيل موسع لشروط مسبقة للاشتراك بالمناقصة (شروط عننية)، الادارية والمهنية المطلوبة من المقترحين مفصلة في وثائق المناقصة في بند رقم ٤.

فترة الارتباط:

فترة الارتباط تبدأ من موعد التوقيع على الاتفاقية مع الفائز توقع مقابل السلطة لمدة ١٢ شهرا، مع امكانية تمديد لفترتين اضافيتين لـ ١٢ شهرا كل واحدة، والتي لا تتجاوز بالمتراكم ٣٦ شهرا وهذا حسب رأي السلطة الحصري.

شروط عامة لكل المناقصات:

وثائق المناقصة تنشر في موقع الانترنت لإدارة المشتريات الحكومية وللوزارة والسلطة ابتداء من يوم الاثنين ٢٨-٩-٢٠١٧، يمكن انزال وثائق المناقصة من موقع الانترنت لإدارة المشتريات ووزارة الزراعة وتطوير القرية ومن موقع سلطة البدو في النقب فيما يلي العنوان:

www.moag.gov.il
http://www.gov.il/he/Departments/bedouin_authority

تفاصيل جهة الاتصال للمناقصة:

ديانا كوهين
اسئلة توضيح بخصوص المناقصة تقدم خطيا فقط، ليس بتأخير من يوم ٢٠١٧-٩-١٩ حتى الساعة ١٢:٠٠ في عنوان البريد الالكتروني: dianada@moag.gov.il

العروض يجب ان تقدم في صندوق المناقصات في السلطة لتطوير واسكان البدو في النقب في شارع ديرخ متسادا ١، مركز النقب بئر السبع، حتى ليوم ٢٢-١٠-٢٠١٧، الساعة ١٢:٠٠ في مغلف مغلق بدون علامات تعريف عن المقترح ويسجل على المغلفات رقم المناقصة فقط.

على المقترح الارقاق لعرضه كفالة مناقصة، من بنك او من شركة تأمين مصادق عليها بواسطة المحاسب العام، غير مشروطة وذاتية، غير مرتبطة، لإقامة شروط العرض ولتأمين التزاماته بعرضه لصالح سلطة البدو بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ شاقل سارية المفعول من الموعد الاخير لتقديم العروض للمناقصة او من يوم اصداها وحتى يوم ٢٨-١٠-٢٠١٧ بنص ملحوظ ط.و.

العرض الذي لا يرفق اليه كفالة كما هو مطلوب اعلاه يلغى ولا يبحث ابدا.

في حالة وجود تناقض بين المذكور في الاعلان وبين المذكور في وثائق المناقصة - يتغلب المذكور في وثائق هذه المناقصة.

مقدم العرض غير ملزم باختيار أي عرض ويحق له الغاء المناقصة كلها او جزء منها، او تأجيلها لأسباب تتعلق بالميزانية، تنظيمية او لأي سبب آخر حسب رايه الحصري.